الشركات اللبنانية تتصدر الجهات الاستثمارية في كردستان

□ السليمانية - دهوك/ مكتب المدى

تصدرت الشركات اللبنانية قائمة الجهات الاستثمارية في إقليم كردستان خلال السنوات الخمس الماضية . وقالت هيئة الاستثمار بإقليم كردستان أن حجم الاستثمار اللبناني بلغ نحو ٧٧٤ مليون دولار أميركي خلال تلك الفترة.

واضاف بيان صادر عن الهيئة حصلت (المدى) على نسخة منه أن الفترة منذ آب من العام ٢٠٠٦ لغاية ٣١ من كانون الأول من العام الماضي شهدت استثمار ٢٣ شركة أجنبية في الإقليم، لافتاً الى أن الشركات اللبنانية تتصدر تلك الشركات من حيث حجم استثماراتها الذي بلغ ٧٧٤ مليوناً و٦٢٥ ألفاً و٦١٩ دولارا أميركيا .

وتابع البيان : أن الشركات التركية تلي الشركات اللبنانية من جهة حجم استثماراتها في الإقليم خلال تلك الفترة حيث بلغ ٧٠٢ مليوناً و ٨٠١ وألف و ٥٣٠ دولار، مبيناً أن حجم الاستثمار المحلي في الإقليم خلال السنوات الخمس الماضية بلغ ١٤ ملياراً و ١٠٠ مليون و ٨٦٢ ألفاً و ٣٥٤ دولارا في مقابل مليارين و ٣٢٤ مليوناً و ٢١١ ألفاً و ٧٨ دولارا للاستثمار الأجنبي.

وأوضح أن الشركات المشتركة والمستثمرة في الإقليم خلال الأعوام الخمسة الماضية جاءت في المرتبة الثالثة بحجم استثماراتها الذي بلغ ٧٨٣ مليوناً و ١٩ ألفاً و ٩٠٦ دولارات.

وعلى صعيد ذي صلة نظمت المديرية العامة للاستثمار في محافظة السليمانية، ندوة في قاعة مجلس محافظة السليمانية بالتعاون مع شركات حماية الصناعة الكردية و"بَريز" و"كوك"، بشأن الخطة الشاملة (ماستربلان) للمشروع الصناعي في منطقة عَربَت جنوب مدينة السليمانية، فيما أشار مصدر الى ان المشروع سيحول السليمانية الى مدينة صناعية.

وقال مدير عام الاستثمار في محافظة السليمانية فرَمان غريب : أن هذه الندوة تهدف الى استعراض الخطة الشاملة (مساتربلان) للمدينة الصناعية في منطق عَربَت (ناحية قريبة من مدينة السليمانية) على مساحة ثلاثة آلاف دونم من الأراضي.

وأضاف انه بعد الموافقة وتنفيذ هذه الخطة، سيتم بناء مدينة صناعية كبيرة في المنطقة، كما ستكون خطوة جيدة لتشغيل الأيدي العاملة ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية بالمنطقة.

وحول موعد تنفيذ المشروع، أوضح غريب انه بعد الموافقة على الخطة ستبدأ عملية منح الرخص للشركات عن طريق التنافس، مبيناً ان تلك الشركات متخصصة في الصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة.

من جهته، قال مدير شركة (بَريز) والمتحدث باسم اتحاد المستثمرين باقليم كردستان، ياسين محمود: ان المشروع سيؤدي الى خلق مدينة صناعية كبيرة بين ايران واقليم كردستان، وان المشروع اقترب من مراحله النهائية.

وأشار محمود الى ان عملية بناء المدينة ستدخل حيز التنفيذ خلال العام الحالي، لافتاً الى اكتمال الاجراءات القانونية الخاصة بالمشروع.

واعتبر ان المشروع سيكون مهماً بالنسبة للسليمانية، وسيحولها من مدينة سياحية إلى أخرى صناعية.

ولفت الى انه سيتم انشاء ٤٥٠ مصنعاً كبيراً وصغيراً في تلك المنطقة، وبكلفة بدائية تقدر بثلاثة مليارات دولار، وفيما بعد سيرتفع المبلغ الى أكثر من هذا بكثير.

من جهة اخرى أعلن مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء بإقليم كردستان، عن تفعيل عقد تنفيذ مشروع الهايدروباور بمنطقة ديرلوك بمحافظة دهوك منذ السادس من الشهر الجاري، والذي يتم تنفيذه ضمن القرض الياباني للعراق.

وجاء في بيان صادر عن الوزارة، نقلاً عن المستشار في وزارة كهرباء كردستان المهندس محمد أمين هورامي قوله ان وكالة جايكا اليابانية أبلغت الوزارة بتفعيل عقد تنفيذ مشروع الهايدروباور بمنطقة ديرلوك بدهوك منذ السادس من الشهر الجاري والذي يتم تنفيذه ضمن القرض الياباني للعراق، لافتاً الى أن الوكالة أشارت الى أنه بات بالإمكان البدء بتنفيذ المشروع من الآن.

وأضاف هورامي أن مشروع ديرلوك قطع عدة أشواط باتجاه التنفيذ من جهة التصميم والتقييم وإبرام العقد الخاص به مع شركة استشارية، مبيناً ان المشروع بعد انتهاء تنفيذه سيكون المشروع الهايدروباور الأول من نوعه على نهر الزاب الكبير في الإقليم، مع ان لدى الوزارة خططاً لتنفيذ مشاريع أكبر على النهر في المستقبل.

وأكد أن تأخر تفعيل المشروع جاء بسبب تزامنه مع مشروعين للحكومة الاتحادية .

ويضم مشروع الهايدروباور بمنطقة ديرلوك بمحافظة دهوك بناء سد ومجرى مائي اصطناعي بطول ٣٧٠ متراً وعرض ١٢ متراً بالإضافة الى محطة لتوليد الكهرباء يشتمل على توربينين بطاقة إنتاجية تبلغ ١٥ ميغاواطاً لكل توربين، الى جانب شبكة ناقلة للطاقة بحمل ١٨٩ ميغاواطاً وخط ناقل بحمل ١٣٢ kv لمحطة سرسنك في المحافظة بطول ٣٥ كيلومتراً .

فضاءات

■ ثامر الهيمص

الضمان الاجتماعي أمس وغداً

أكثر قانون يتعرض للشد والجذب هو قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال بسبب ارتباطه بمصالح القطاع الخاص أو المختلط أو التعاوني ويتم ضغطه وتقليصه كلما كانت المركزيات شديدة ودور الدولة هو الطاغي فهو في هذه الحالة يشكل ركنا غير أساسي لاهتمامها كما أن المزايدة السياسية سواء من خلال الاشتراكية أو كسب الناخبين تدخل هذا القانون في التجاذبات فقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ كان ثمرة للزخم الاشتراكي عربيا ودوليا ومحليا ولسحب البساط من تحت أقدام اليسار . ولذلك كان جيدا لحد تحويل العمال الى موظفين في دوائر الدولة عام ١٩٨٧ فانحسر نفوذه . والآن البازار اختلف فالرأسمالية الوطنية في العراق تعيش الخطوة الاولى في الالف ميل المفتوحة لها والدولة تترهل مواكبة لها ويبلع منتسبوها ثلثي الميزانية . لاغراض انتخابية ومأرب أخرى.

في حين المفروض أن يتقلص الترهل ثم الترشيق في دولة شعارها ودستورها يقول أن القطاع الخاص سيكون قائدا للتنمية والتطور وعماله وموظفيه يجب أن يحضوا بحوافز لجذب وتشذيب الترهل الذي ينصحنا صندوق النقد الدولي بتجنبه لحد التدخل في ميزانيتها والبطالة لم نلمس انحسارا نوعيا في نسبتها ناهيك أن الاقتصاد أحادي الجانب لا يمكن تكثيره بدون القطاع الخاص وما يترتب على ذلك من تضخم نقدي ومرض هولندي بإدارة فساد متميز عربياً ودولياً.

فالملاحظ أن القطاع الخاص وهو في مرحلة تأسيس يتهرب من دفع مستحقات الضمان البالغة ١٢٪ بموجب القانون أعلاه من راتب العامل مع ٥٪ تستقطع من راتب المنتسب أي حوالي خمس الراتب . وهذا يترتب عليه التهرب وهذا سهل جدا في ظل الفساد الضارب أطنابه مع تقليل الاستخدام مع شحة الكوادر التي تلائم عمله سواء من الناحية الفنية أو الشخصية حيث أن بعض المترهلين يعملون في القطاع اضافة لوظيفته ولا يطالب بضمان وهذا يشجع كثيرا القطاع الخاص على الاستمرار في ضغط هذه الفقرة ويقتضي دفع المقسوم الشهري للفاسدين.

لذلك يتوجب أن يتم خفض مشاركة صاحب المشروع من ١٢٪ الى ٥٪ وتستوفى من العامل على الاقل للسنوات الخمسين القادمة وتعفى المشاريع الجديدة والقديمة . ودعم صندوق الضمان حكوميا أفضل كثيرا من ترهل الجهاز الحكومي ولان القطاع الخاص حسب الميزانية الاستثمارية والاستثمار سيعمل بطاقة وسعة وهذا الركن المعطل سبب مباشر كونه يمثل ١٧٪ من الاجور المدفوعة وهو لذلك رقم صعب ويمكن اعادته بعد خمس سنوات بنسبة لا تزيد عن ٢٪ تدفع للتأمين الصحي وتبعاته ويستمر العامل يدفع ٥٪ من راتبه كالموظف ولا بأس أن نسحب ذات النظام التقاعدي الحكومي وهذا أمر آخر.

أما تمويل صندوق الضمان بالإضافة للاستقطاع الذي يقارب استقطاع قانون التقاعد فلدينا وسائل متعددة وكثيرة ساندة تعمل الخير كما تدعي يمكن الاعتماد عليها وخصوصا ذات الطابع الرسمي أو شبه الرسمي كالأوقاف والتعريفة المزمع العمل بها كونها مشجعا للقطاع الخاص وفروق أسعار النفط عن السعر المثبت في الميزانية للبرميل ومن الأموال المهربة وجميع الواردات التي لا يمكن حصرها كرقم في الميزانية .

و نأمل أن يكون القانون الجديد للضمان متماهيا مع شبكة الحمية من حيث مصادر التمويل وراتب الحد الأدنى الذي يعبر خط الفقر.

النائب ريسان: المبادرة الصناعية تحتاج إلى تشريعات قانونية

□ بغداد/ المدى

استبعد عضو اللجنة الاقتصادية النائب عبد الحسين ريسان إطلاق المبادرة الصناعية كونها عملية صعبة وتحتاج إلى تشريعات تتطلب فترة زمنية طويلة لتطبيقها، مقارنة بالمبادرة الزراعية. وقال ريسان (للوكالة الاخبارية للانباء): إن فكرة إطلاق المبادرة الصناعية جيدة لكن أدوات تطبيقها صعبة باعتبار أن المبادرة الزراعية عملية سهلة كونها لا تحتاج الى الجهد الكبير والوقت الطويل لتطبيقها.

وأضاف: لا يمكن إطلاق المبادرة الصناعية من دون وجود تشريعات قانونية تحمي المنتجات الصناعة المحلية، فضلاً عن أنها تحتاج الى خطة موضوعية دقيقة والى فترة زمنية محددة لتحقيق هذه المبادرة ونجاحها.

وأشار الى أن هناك (٢٧) مؤسسة صناعية أغلبها معطل وتحوي على بطالة مقنعة، وتابع، أن القطاع الصناعي يحتاج الى بناء والى تشريعات من أجل النهوض به.

ودعا الى ضرورة تفعيل صندوق دعم المشاريع الصناعية ووضع سياسة حماية المنتجات المحلية واستيراد المواد المصنعة في سبيل تفعيل المعامل الصناعية.

يذكر أن وزارة الصناعة والمعادن وضعت خطة مستقبلية للنهوض بالقطاع الصناعي العراقي بفرعيه العام والخاص من أجل تقوية الاقتصاد العراقي وتنوعه.

مصدر: الاستيراد العشوائي يؤدي إلى استهلاك العملة الصعبة

□ بغداد/ المدى

حذرت عضو اللجنة الاقتصادية النائبة ناهدة الدايني من استمرار الاستيراد العشوائي للسلع وبكميات ضخمة لأنها تستهلك العملة الصعبة في العراق.

وقالت الدايني (للوكالة الاخبارية للانباء) : يوجد اتفاق بين التجار العراقيين وتجار دول الجوار للسيطرة على الأسواق المحلية من خلال دخول بضائع رديئة وغير خاضعة للتقييس والسيطرة النوعية وبأعداد كبيرة تفوق عن حاجة العراق إليها، ما أدى الى استنزاف العملة الصعبة.

وأضافت: إن العملة الصعبة الان تذهب الى دول الجوار باعتبار ان حجم التبادل التجاري ما بين العراق وإيران وتركيا بلغ اكثر من (١٠) مليارات دولار سنوياً فهذه كلها تعد استنزافا للعملة الصعبة. وأشارت الى أن العراق ليس باستطاعته أن يفعل شيئاً في الوقت الحالي بسبب عدم تفعيل قانون التعريفة الكمركية وقانوني حماية المستهلك والمنتج المحلي، داعية الى تفعيل جميع القوانين الداعمة للاقتصاد العراقي والمنتج المحلي.

ولفتت الى اهمية الرقابة من قبل الدولة والوزارات المعنية على الحدود العراقية للسيطرة على دخول المواد الرديئة وغير المطابقة للمواصفات العالمية.

وقالت: إن المعامل الصناعية العراقية ما زالت معطلة وغير قادرة على إنتاج أية مادة، والعراق بدأ يستورد كل شيء من الخارج حتى أبسط الاشياء وهي المياه المعدنية، وهذه كارثة اقتصادية، على حد تعبيرها.

يذكر أن حجم التبادل التجاري ما بين العراق وإيران خلال العام الماضي بلغ (١٠) مليارات دولار، بينما حجم التبادل التجاري مع سوريا بلغ (٥) مليارات دولار خلال العام نفسه .

خبراء: الحكومة لم تنجح في إعادة هيكلة شركات وزارة النقل

□ بغداد/ المدى

أكد عدد من الخبراء أن وزارة النقل لم تنجح في اتخاذ خطوات مهمة لإعادة هيكلة شركاتها وتحويلها إلى شركات رابحة.

وقال المحلل الاقتصادي عمر الجبوري لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن مشروع إعادة هيكلة الشركات التابعة لوزارة النقل لم يكن ناجحاً طيلة العامين الماضيين.

وأضاف أن مشروع إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة لابد أن يمنح لشركة أجنبية متخصصة بعملية إعادة الهيكلة وليست لجهات حكومية.

بدوره قال الخبير الاقتصادي والخبير المالي في وزارة النقل طارق الجنابي لـ(آكانيوز) إن استمرار شركات وزارة النقل بالاستقراض من المصارف الحكومية أمر يسبب مشاكل اقتصادية كبيرة ويساعد على زيادة البطالة المقنعة.

وأضاف أن استمرار وزارة النقل بالاستقراض من المصارف لتمشية أمور شركاتها أمر يعقد عملية التحول إلى النظام الرأسمالي ومشروع خصخصة النقل الذي تعمل عليه الحكومة.

وتابع أن استثمار هذه الشركات من قبل القطاع الخاص أمر صعب ولن ينجح لان أي مستثمر يرفض ان يقوم باستثمار شركات وزارة النقل وفيها عشرات الآلاف من الموظفين في وقت لا يحتاج هو إلا إلى عدد قليل لإنضاج عمل الشركة.

من جانبها أعلنت وزارة النقل أنها وضعت خطة لتطوير عمل شركاتها وتحويلها إلى شركات رابحة تركز على تطوير أداء العاملين وتعزيزه.

وقال المستشار الإعلامي لوزارة النقل كريم النوري لـ(آكانيوز) إن وزارة النقل تعتزم تطوير الشركات التابعة لها خلال موازنة عام ٢٠١٢ من خلال إعادة الهيكلة وتطوير أداء العاملين فيها.

وأضاف أن وزارة النقل جادة في تطوير أداء الشركات التابعة لها من شركات خاسرة إلى شركات رابحة قادرة على تمويل نفسها كما أنها تمتلك القدرة على إنجاح مشاريعها.

وأشار إلى أن عدد شركات وزارة النقل ثماني.

وأعلنت الحكومة أنها بدأت بإعادة هيكلة ١٨٠ شركة عامة لتدخل السوق العالمي عبر خارطة طريق تستمر حتى عام ٢٠١٥ .

وبدأت الحكومة بتنفيذ برنامج لتدريب كوادر ١٨٠ شركة مملوكة للدولة ضمن خطة وضعتها الهيئة لإعادة هيكلة المنشآت الصناعية في البلاد.

وتعرض كثير من مصانع العراق للسرقة بعد سقوط النظام العراقي السابق في العام ٢٠٠٣ وبعض المصانع أصبح متقادما وبحاجة لتأهيل.

وأدت قلة عدد المصانع إلى انحسار المنتج المحلي وإغراق السوق بالسلع الأجنبية التي أدت بدورها إلى زيادة معدل التضخم في البلاد.

وتحذر وزارة المالية العراقية من استمرار فقدان العراق للصناعة المحلية بعدما تراجع عمل المصانع والمعامل العراقية المملوكة للدولة والمشتركة والقطاع الخاص.

وتشير تقارير لمنظمات غير حكومية معنية بالجانب الاقتصادي إلى أن العراق خسر منذ السنوات الأربع الماضية أكثر من ١٨٠ مليار دولار بسبب اعتماده على البضائع المستوردة نتيجة لتراجع صناعته المحلية.

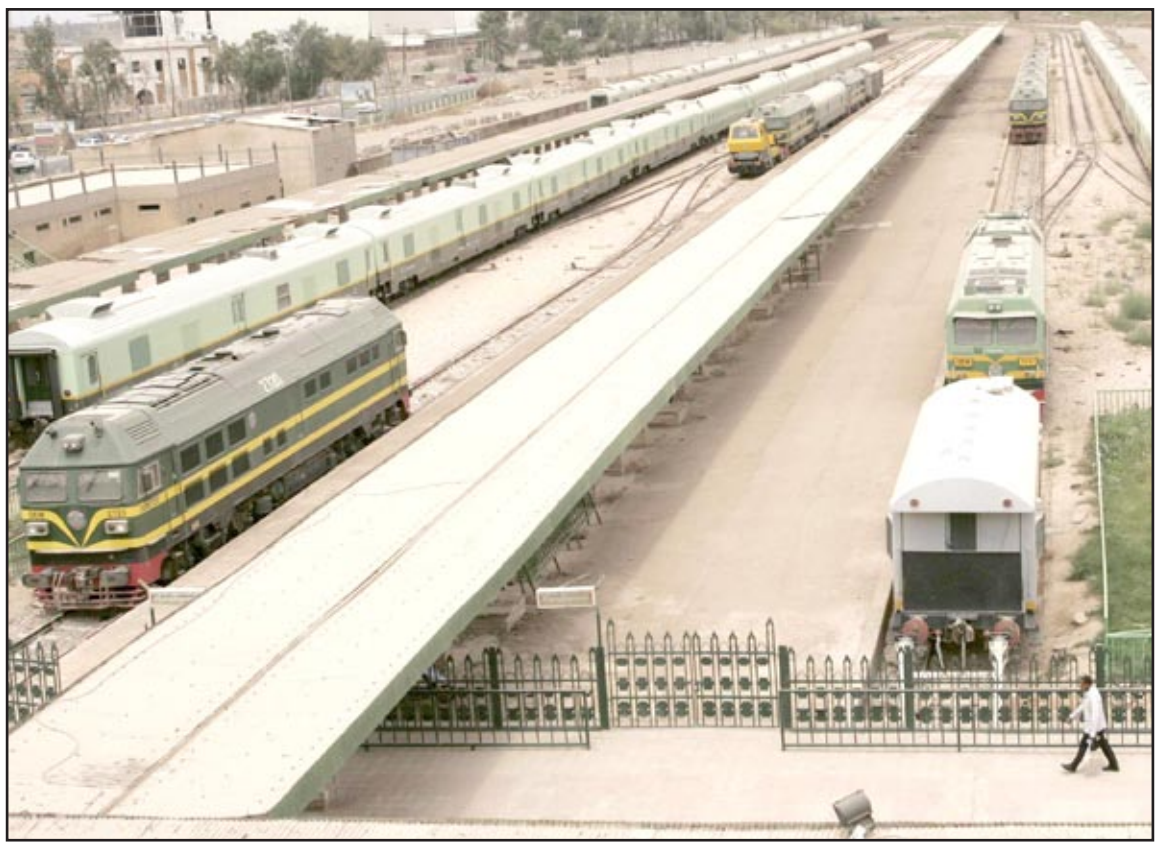

البنك المركزي يطالب بتحرك حكومي جدي للخروج من البند السابع

□ بغداد/ المدى

دعا نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح الحكومة الى التحرك على المستوى الدولي لرفع البلد من طائلة البند السابع من أجل تهيئة المناخ المناسب لدخول الشركات العالمية الكبرى.

وقال صالح (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن خروج العراق من البند السابع ضروري جداً لنقل الخبرات الاجنبية والتكنولوجية الحديثة في شتى المجالات الاقتصادية، كون العراق بحاجة الى شبكة من المقاولين الدوليين لتنفيذ مشاريعه الاستثمارية.

واضاف أن المقاولين المحليين هم ليسوا ذوو خبرة واسعة، مما أدى الى تأخر تنفيذ الكثير من المشاريع الاستثمارية في البلد، موضحاً، أن نسبة تنفيذ المشاريع سنوياً تبلغ (٣٠٪) نتيجة قلة الخبرة وعدم نقل التكنولوجية الحديثة الى العراق.

وتابع : إن الشركات الاجنبية العالمية للمقاولين تتردد أيضاً من الدخول الى العراق لأنه ما زال تحت البند السابع ذو السمعة السيئة على الشعوب المفروض عليها. وأوضح أن البند السابع يبيح استخدام القوة والمقاطعة الاقتصادية على البلدان التي تعتدي على السلام العالمي، وأن المجتمع الدولي مابرح يعتقد بأن العراق معتد على السلام العالمي. وبين أن الحكومة العراقية عليها العمل بقوة على تطمين المجتمع الدولي بأن البلد آمن ولا حاجة لاستخدام القوة ضده، بعد خروج القوات الأميركية.